

أثر التطورات التكنولوجية على القوانين المدنية في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

حنين هشام زمزمي

إشراف/

د. أسماء أبو عنزه

العام الدراسي:

2024

قائمة المحتويات:

3.....	مقدمة:
5.....	مشكلة الدراسة:
7.....	أهمية الدراسة:
10.....	أهداف الدراسة:
11.....	تساؤلات الدراسة:
11.....	فرضيات الدراسة:
12.....	الدراسات السابقة:
15.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
20.....	المنهجية وطرق البحث:
22.....	أدوات الدراسة:
24.....	حدود الدراسة:
25.....	المراجع:

مقدمة:

في العقدین الأخيرین، شهدت المملكة العربية السعودية طفرة تكنولوجية غير مسبقة، انعكست آثارها على مختلف جوانب الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات على حد سواء. هذه الطفرة لم تكن مقتصرة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل امتدت لتشمل النظم القانونية والتشريعية. القوانين المدنية، التي تعتبر الركيزة الأساسية لتنظيم العلاقات بين الأفراد والشركات والمؤسسات في المجتمع، أصبحت بحاجة ماسة إلى التحديث والتطوير لمواكبة هذه التطورات التكنولوجية المتسارعة. إن فهم أثر هذه التطورات التكنولوجية على القوانين المدنية في المملكة يُعد أمراً ضرورياً لضمان تحقيق العدالة وحماية الحقوق في هذا العصر الرقمي المتغير (Hertog، 2015).

مع تزايد الاعتماد على الإنترنت في العمليات التجارية، أصبحت التجارة الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية. هذا التغير السريع يتطلب من النظام القانوني أن يكون مرناً وقادراً على التعامل مع التعقيدات الجديدة. في المملكة، شهدنا إصدار قانون التجارة الإلكترونية في 2019، الذي جاء لينظم المعاملات التجارية عبر الإنترنت، ويضمن حقوق المستهلكين والتجار على حد سواء. يتضمن القانون أحكاماً واضحة حول الشفافية في الإعلانات التجارية، حماية بيانات العملاء، وضمان حقوق الاسترجاع والاستبدال، مما يعزز الثقة في بيئة التجارة الإلكترونية ويشجع على النمو الاقتصادي الرقمي.

تعتبر حقوق الملكية الفكرية من القضايا المحورية التي تأثرت بالتطورات التكنولوجية. في عصر الإنترنت، أصبح من السهل نشر وتوزيع المحتوى الرقمي، مما يضع حقوق المبدعين والمخترعين في خطر إذا لم تكن هناك قوانين صارمة لحمايتهم. قامت المملكة بتعزيز نظام حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال إصدار وتحديث تشريعات تشمل حقوق النشر، براءات الاختراع، والعلامات التجارية. هذه التشريعات تهدف إلى حماية إبداعات الأفراد والشركات، وتشجيع الابتكار من خلال ضمان حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية (Adams، 2023).

مع تزايد حجم البيانات التي يتم جمعها وتخزينها رقمياً، أصبح من الضروري وضع إطار قانوني يضمن حماية هذه البيانات من الاستخدام غير المشروع أو التسريب. استجابة لهذه الحاجة، أصدرت المملكة قانون حماية البيانات

الشخصية، الذي يضع قواعد صارمة على جمع ومعالجة وتخزين البيانات الشخصية. يتضمن القانون متطلبات واضحة للموافقة على جمع البيانات، وإجراءات لحماية هذه البيانات من الاختراق، بالإضافة إلى حقوق الأفراد في الوصول إلى بياناتهم وتصحيحها أو حذفها. هذا القانون يعزز من ثقة المواطنين في استخدام الخدمات الرقمية ويضمن حماية خصوصيتهم في العصر الرقمي.

تعتبر الجرائم الإلكترونية من أبرز التحديات التي تواجه النظام القانوني في العصر الرقمي. تشمل هذه الجرائم الاحتيال الإلكتروني، التسلل إلى الأنظمة، والقرصنة الرقمية. لمواجهة هذه التحديات، قامت المملكة بتحديث وتطوير قوانينها لمكافحة الجرائم المعلوماتية. يتضمن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية عقوبات صارمة على مختلف أنواع الجرائم الإلكترونية، ويهدف إلى حماية الأفراد والشركات من التهديدات الرقمية. هذا النظام يساهم في خلق بيئة رقمية آمنة تدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكشين تجلب معها إمكانيات هائلة لتحسين كفاءة العمليات القانونية وتقديم خدمات أفضل للمجتمع. ولكنها تثير أيضاً قضايا قانونية جديدة تتعلق بالمسؤولية القانونية والأخلاقيات. على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القانونية وتقديم التوصيات، ولكن هذا يطرح أسئلة حول المسؤولية في حالة حدوث خطأ. تسعى المملكة إلى تطوير تشريعات تنظم استخدام هذه التقنيات بما يضمن الاستفادة منها دون المساس بحقوق الأفراد أو تعريضهم للخطر. تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي والبلوكشين يمكن أن يساهم في تعزيز الشفافية، تقليل التكاليف، وتحسين العدالة من خلال تقديم حلول مبتكرة وفعالة (Kuznetsov، 2024).

يمكن القول إن التطورات التكنولوجية قد فرضت ضرورة ملحة لتحديث القوانين المدنية في المملكة. هذه التحديات يجب أن تواكب التغيرات السريعة في البيئة الرقمية لضمان حماية الحقوق وتحقيق العدالة. فالتكنولوجيا لم تغير فقط طريقة تنفيذ العمليات اليومية، بل أعادت تشكيل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بشكل جذري، مما يتطلب قوانين جديدة تتناسب مع هذا الواقع الجديد. في هذا السياق، يمكن أن تكون التشريعات المتقدمة والمحدثة عاملاً حاسماً في تحقيق الأهداف الطموحة لرؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى بناء مجتمع مزدهر يعتمد على الابتكار والتكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة (REGARD، 2023).

من خلال تحديث القوانين المدنية واستحداث تشريعات جديدة، تسعى المملكة إلى تحقيق توازن دقيق بين الاستفادة من التطورات التكنولوجية وحماية الحقوق المدنية. هذا التوازن ضروري لبناء بيئة قانونية تدعم الابتكار وتضمن العدالة، مما يعزز من قدرة المجتمع على التكيف مع التغيرات السريعة ويضمن استدامة التطور والازدهار في العصر الرقمي. تعتبر هذه الجهود جزءاً من رؤية المملكة الطموحة لبناء مجتمع حديث يعتمد على التكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية لجميع مواطنيه.

مشكلة الدراسة:

تمثل التطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة تحدياً كبيراً للقوانين المدنية في المملكة العربية السعودية، حيث لم تعد هذه القوانين قادرة على مجاراة التغيرات والتحولات التي تحدث في المجتمع الرقمي المعاصر. إن هذه المشكلة تُعد جوهرية لأنها تتناول الكيفية التي يمكن بها للقوانين المدنية أن تستجيب بشكل فعال ومناسب للتحديات التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة. من هنا، تنبع ضرورة دراسة أثر التطورات التكنولوجية على القوانين المدنية في المملكة، بهدف تطوير إطار قانوني يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي ويحمي حقوق الأفراد والمؤسسات.

✓ التحدي الأول: الفجوة بين التشريعات والتطورات التكنولوجية:

تتسارع وتيرة الابتكارات التكنولوجية بشكل يفوق قدرة التشريعات القائمة على مواكبتها. هذه الفجوة الزمنية بين التطور التكنولوجي وصياغة أو تعديل القوانين المدنية تُشكل مشكلة رئيسية. فالقوانين المدنية التقليدية، التي وُضعت في سياق اجتماعي وتقني مختلف، قد تصبح غير ملائمة أو حتى غير فعالة في مواجهة القضايا المعقدة التي تطرحها التكنولوجيا الحديثة. على سبيل المثال، لا تزال بعض القوانين تعالج الأمور من منظور تقليدي، دون الأخذ بعين الاعتبار التحولات الرقمية التي تؤثر على حياة الأفراد والشركات.

✓ التحدي الثاني: حماية الحقوق في البيئة الرقمية:

يشكل حماية حقوق الأفراد والشركات في البيئة الرقمية تحدياً كبيراً. مع انتشار الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية، أصبح من السهل ارتكاب الجرائم الإلكترونية، مثل الاحتيال والسرقة الإلكترونية والتسلل إلى الأنظمة. القوانين المدنية الحالية قد لا تكون كافية للتعامل مع هذه التحديات الجديدة بفعالية. على سبيل المثال، الجرائم المتعلقة بالبيانات الشخصية وحمايتها أصبحت أكثر تعقيداً وتتطلب تشريعات جديدة تنظم جمع ومعالجة واستخدام البيانات الشخصية، وتفرض عقوبات رادعة على المخالفين.

✓ التحدي الثالث: تكنولوجيا البلوكشين والذكاء الاصطناعي:

تشكل تكنولوجيا البلوكشين والذكاء الاصطناعي تحدياً إضافياً للنظام القانوني. هذه التقنيات، التي تعتمد على أسس جديدة ومبتكرة، تثير أسئلة قانونية حول المساءلة والشفافية والأخلاقيات. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي اتخاذ قرارات بناءً على تحليل البيانات، لكن من يتحمل المسؤولية إذا كانت هذه القرارات خاطئة؟ كذلك، توفر تقنية البلوكشين مستوى عالياً من الأمان والشفافية، لكنها تتطلب إطاراً قانونياً جديداً يضمن توجيه استخدامها بشكل صحيح ويعالج القضايا المتعلقة بالعقود الذكية وحقوق الملكية.

✓ التحدي الرابع: التجارة الإلكترونية والعقود الرقمية:

مع التوسع الكبير في التجارة الإلكترونية، أصبح من الضروري تعديل القوانين المدنية لتشمل الجوانب المختلفة لهذه التجارة. يجب أن تعالج هذه القوانين قضايا مثل صحة العقود الرقمية، حقوق المستهلكين، وسلامة المعاملات الإلكترونية. العقود الإلكترونية، التي تتم عبر الإنترنت، قد تكون عرضة للتلاعب أو الاحتيال، مما يتطلب وضع تشريعات واضحة تحمي الأطراف المتعاقدة وتضمن تنفيذ العقود بشكل عادل ومنصف.

✓ التحدي الخامس: التأثير على العلاقات الاجتماعية والأسرية:

تؤثر التكنولوجيا أيضاً على العلاقات الاجتماعية والأسرية، حيث يمكن للتواصل الرقمي أن يعيد تشكيل الديناميكيات الاجتماعية بطرق لم تكن متوقعة. على سبيل المثال، يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تؤثر على خصوصية الأفراد وسلامة العلاقات الأسرية. القوانين المدنية التقليدية قد لا تكون مجهزة للتعامل مع القضايا الناشئة من هذه التفاعلات الجديدة، مما يتطلب تعديلات تشريعية تحمي حقوق الأفراد داخل الأسرة وتضمن التعامل العادل مع القضايا المتعلقة بالخصوصية والتشهير الإلكتروني.

✓ التحدي السادس: التغيرات في سوق العمل:

أحدثت التكنولوجيا تغيرات جذرية في سوق العمل، بما في ذلك ظهور وظائف جديدة واختفاء أخرى، وزيادة العمل عن بُعد. هذه التحولات تطرح تحديات قانونية تتعلق بحقوق العمال، شروط التوظيف، وحقوق العمل في بيئة العمل الرقمية. يتطلب ذلك تحديث القوانين المدنية لضمان حماية حقوق العمال في الاقتصاد الرقمي وتوفير إطار قانوني ينظم العلاقات بين أصحاب العمل والموظفين في ظل التغيرات التكنولوجية.

✓ التحدي السادس: الحاجة إلى التكيف القانوني:

إن استجابة النظام القانوني لهذه التحديات تتطلب نهجاً شاملاً يشمل تحديث القوانين القائمة وصياغة تشريعات جديدة تتناسب مع العصر الرقمي. يجب أن تكون هذه التشريعات مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات المستقبلية، مع الحفاظ على مبادئ العدالة وحماية الحقوق الأساسية. تعتبر هذه المهمة ضرورية لضمان أن تكون القوانين المدنية قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية وتعزيز بيئة قانونية تدعم الابتكار وتحمي حقوق جميع الأطراف المعنية. تمثل مشكلة تأثير التطورات التكنولوجية على القوانين المدنية في المملكة العربية السعودية تحدياً معقداً يتطلب استجابة قانونية شاملة ومتوازنة. إن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهوداً متواصلة من قبل المشرعين، والمحامين، والخبراء في التكنولوجيا لضمان أن تكون القوانين المدنية قادرة على التعامل مع التحديات الجديدة وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات في البيئة الرقمية المتغيرة. من خلال تبني نهج قانوني متقدم ومرن، يمكن للمملكة تعزيز بيئة قانونية تدعم الابتكار والتنمية المستدامة، وتضمن تحقيق العدالة وحماية الحقوق في العصر الرقمي.

أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة العملية:

✓ تحسين الفعالية والكفاءة:

تساهم التكنولوجيا في تحسين فعالية تطبيق القوانين وكفاءتها. على سبيل المثال، من خلال استخدام أنظمة المعلومات القانونية، يمكن للمحاكم والمؤسسات القضائية تسريع الإجراءات القانونية، وتحسين إدارة الحالات، وتقديم الخدمات القانونية بشكل أكثر شفافية ودقة. هذا يعزز الثقة في النظام القانوني ويسهم في تعزيز سرعة تقديم العدالة (Cordella، 2020).

✓ تحديث القوانين لمواكبة التطورات:

مع تقدم التكنولوجيا، يتغير السياق الاجتماعي والاقتصادي بشكل سريع، مما يتطلب تحديث القوانين لمواكبة هذه التحولات. على سبيل المثال، تنشأ تحديات جديدة مثل الجرائم الإلكترونية والخصوصية الرقمية التي تتطلب استجابة قانونية سريعة وفعالة. بالتالي، تساهم دراسة أثر التطورات التكنولوجية في تحديث القوانين بشكل مناسب لتلبية احتياجات المجتمع الرقمي الحديث (Saeed، 2023).

✓ حماية حقوق الأفراد والمؤسسات:

توفر التكنولوجيا فرصاً وتحديات جديدة للأفراد والمؤسسات، وبالتالي تحتاج القوانين إلى ضمان حماية الحقوق في هذا السياق الجديد. على سبيل المثال، يجب على القوانين التكنولوجية أن تضمن حماية البيانات الشخصية، والحفاظ على الخصوصية، وضمان عدم استغلال التكنولوجيا لأغراض غير قانونية (Rijmenam، 2023).

✓ تعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية:

تعتبر التكنولوجيا محركاً رئيسياً للابتكار والتطوير الاقتصادي، وبالتالي فإن تحسين بيئة القوانين التي تدعم الابتكار يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي ويجذب الاستثمارات. من خلال إنشاء بيئة قانونية تشجع على استخدام التكنولوجيا بشكل آمن وفعال، يمكن للمملكة أن تعزز مكانتها كمركز للابتكار والتنمية التكنولوجية في المنطقة (Srivastava، 2023).

✓ تعزيز الثقة في القطاع العام والخاص:

تلعب القوانين القوية والمحدثة دوراً هاماً في بناء الثقة في القطاع العام والخاص. عندما يكون هناك إطار قانوني يواكب التكنولوجيا، يمكن للأفراد والمؤسسات أن يشعروا بالثقة في استخدام التكنولوجيا والمشاركة في الاقتصاد الرقمي بشكل آمن ومؤمن.

✓ المساهمة في التنمية المستدامة:

تساهم التكنولوجيا في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين كفاءة العمليات، وتقليل التكاليف، وتعزيز الشفافية والمساءلة. بالتالي، فإن إنشاء بيئة قانونية تدعم التكنولوجيا يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام (Berawi، 2017).

أهمية الدراسة العلمية:

✓ المساهمة في تحديث الإطار القانوني:

تعد التكنولوجيا جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية، وهذا يتطلب إعادة النظر في القوانين المدنية لتكون قادرة على مواكبة التطورات الحديثة. بوجود تكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتشفير، تنشأ

تحديات جديدة تتطلب توفير حماية للمستخدمين وتنظيم للعمليات الجديدة. لذا، يساهم هذا النوع من الدراسات في تحديث الإطار القانوني ليشمل هذه التحديات ويوفر الحماية اللازمة (Dwivedi، 2022).

✓ تعزيز النظم القانونية للخصوصية وحماية البيانات:

مع زيادة استخدام التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة، يزداد القلق بشأن الخصوصية وحماية البيانات الشخصية. تساهم الدراسات العلمية في فهم أفضل لكيفية تأثير التكنولوجيا على الخصوصية، وبناء نظم قانونية توفر التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحقوق الأفراد في الخصوصية.

✓ تحسين إدارة العدالة وتقديم الخدمات القانونية:

تعمل التكنولوجيا على تحسين إدارة العدالة وتقديم الخدمات القانونية بشكل أكثر فعالية وشمولية. من خلال استخدام العدالة الرقمية والمحاكمات عبر الإنترنت، يمكن للمحاكم والمؤسسات القانونية تقديم العدالة بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يعزز من الثقة في نظام العدالة ويحسن من الوصول إليه.

✓ تعزيز الثقة العامة وتعزيز الشفافية:

بناء نظام قانوني يتكيف مع التكنولوجيا يعزز الشفافية ويزيد من الثقة العامة في العمل الحكومي والقضائي. إذا كان هناك إطار قانوني قوي ينظم استخدام التكنولوجيا ويضمن حماية الحقوق، فإن ذلك يساهم في بناء مجتمع أكثر استقراراً وثقة في النظام القانوني (Mensah، 2023).

✓ تحقيق التنمية المستدامة والابتكار:

تعتبر القوانين المدنية المحدث والمتكيفة مع التكنولوجيا جزءاً من التنمية المستدامة والابتكار في المملكة العربية السعودية. إذا كان هناك بيئة قانونية تدعم الابتكار التكنولوجي وتحمي الاستثمارات، فإن ذلك يشجع على تطوير مجتمع رقمي متقدم واقتصاد مزدهر (Mondejar، 2021).

أهداف الدراسة:

- الهدف الرئيسي

- فهم أثر التطورات التكنولوجية على القوانين المدنية في المملكة العربية السعودية

هذا الهدف يهدف إلى دراسة كيفية تأثير التطورات التكنولوجية على النظام القانوني المدني في المملكة العربية السعودية، وفهم كيفية تكيف القوانين واللوائح القانونية مع التحولات التكنولوجية السريعة التي تطرأ على مجالات متعددة من الحياة اليومية والأعمال التجارية.

- الأهداف الفرعية

- تحليل تأثير التكنولوجيا الجديدة على مفاهيم الخصوصية والبيانات الشخصية

هذا الهدف يركز على كيفية تأثير التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية على مفاهيم الخصوصية وحماية البيانات الشخصية في السعودية. يتضمن البحث تحليل التحديات القانونية التي تواجه القوانين الحالية في الحفاظ على خصوصية المعلومات الشخصية، ويقترح تعديلات قانونية لتحسين الحماية في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة.

- تقييم تأثير التكنولوجيا على العقود الإلكترونية وصحة تطبيقها في القضاء

يهدف هذا الهدف إلى دراسة كيفية تأثير التكنولوجيا على العقود الإلكترونية في السعودية وتطبيقها في القضاء. يشمل البحث تقييم فعالية وصحة تطبيق العقود الإلكترونية في النظام القانوني، ويحدد التحديات القانونية والتقنية التي تواجه التطبيق الفعلي للعقود الإلكترونية، مع التركيز على كيفية ضمان صحة وقانونية هذه العقود في ظل التحولات التكنولوجية.

- استكشاف تأثير التكنولوجيا على نظام القضاء والمحاكم الرقمية

يتمحور هذا الهدف حول دراسة تأثير التكنولوجيا الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة على نظام القضاء وتشكيل المحاكم الرقمية في المملكة العربية السعودية. يتضمن البحث استكشاف كيفية استخدام التقنيات

الحديثة في تسريع العدالة وتحسين كفاءة النظام القضائي، ويحدد التحديات القانونية والأخلاقية في استخدام هذه التقنيات وتأمين حقوق المتورطين في القضايا.

• تحليل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتكنولوجيا على النظام القانوني

هذا الهدف يستهدف دراسة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتكنولوجيا على النظام القانوني في المملكة العربية السعودية. يشمل البحث تحليل كيفية تأثير التكنولوجيا على الاقتصاد المحلي وسوق العمل، بالإضافة إلى دراسة كيفية تكيف القوانين والتشريعات لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تطرأ نتيجة للتحويلات التكنولوجية السريعة. تساؤلات الدراسة:

سؤال الدراسة الرئيسي:

• كيف تؤثر التطورات التكنولوجية على التشريعات والقوانين المدنية في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين تنفيذ العدالة وتسريع إجراءات المحاكمات في النظام القضائي السعودي؟
- ما هي التحديات القانونية والأخلاقية المتعلقة بالحماية الإلكترونية والخصوصية في ضوء استخدام التكنولوجيا في المجال القانوني؟
- كيف يمكن تكامل التكنولوجيا مثل البيانات الضخمة والتحليلات القانونية في تطوير القوانين المدنية لتحقيق أهداف العدالة والمساواة؟
- ما هي الاستراتيجيات الأمثل لتعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات القانونية من خلال استخدام التكنولوجيا في الإدارة العامة؟
- كيف يمكن للتشفير وأنظمة الأمان السيبراني تحسين حماية البيانات القانونية وتقليل المخاطر المتعلقة بالاختراقات الإلكترونية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- تطور التكنولوجيا يؤدي إلى حاجة ملحة لتعديل وتحديث القوانين المدنية في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

- استخدام التكنولوجيا يساهم في تحسين كفاءة إدارة القضايا القانونية.
- التكنولوجيا تطرح تحديات جديدة على حقوق الخصوصية والأمان القانوني.
- الابتكار التكنولوجي يمكن أن يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة القانونية.
- تطور التكنولوجيا يحتاج إلى إطار قانوني مرن ومتطور لمواجهة التحديات الناشئة.

الدراسات السابقة:

لا شك في ان التحول والتطور من الوسائل البسيطة لتكنولوجيا الاعلام الآلي والتوجه نحو العالم الافتراضي عبر الأنترنت، كان له تأثير ايجابي على الآليات القانونية التي تضمن الامن والاستقرار القانوني، يمكن تحديد آليتين إحداهما ترتبط بتكوين النص القانوني والثانية ترتبط بمفهوم النظام القانوني بحد ذاته، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فان هذا التقدم التكنولوجي يفتح آفاقا جديدة للشفافية القانونية والغاء الجهل بالقانون عن طريق النشر المستمر والمتاح للنصوص القانونية عبر الطريق الالكتروني، باستعمال أساليب جديدة للكتابة والتوقيع التي تكون هي الاخرى الكترونية، مع ضمان الاستقار القانوني لهذه الانظمة الجديدة، مع ضمان الاستقرار القانوني لهذه الانظمة الجديدة (كريمة، 2017).

تم نشر نظام المعاملات المدنية في المملكة العربية السعودية (القانون) الصادر في 19 يونيو 2023 بموجب المرسوم الملكي م/191، في الجريدة الرسمية "أم القرى". وسيدخل حيز التنفيذ بعد 180 يومًا من تاريخ النشر حوالي 16 ديسمبر 2023 (تاريخ السريان). ويعد النظام المكون من سبعة فصول و720 مادة أحد أكبر الإصدارات التشريعية في تاريخ المملكة العربية السعودية. يعد هذا حدثًا هامًا بالنسبة للمملكة العربية السعودية، حيث أنه قبل هذا القانون الجديد، كانت الشريعة الإسلامية المستمدة أساسًا من مبادئ القرآن الكريم والسنة النبوية (التعاليم النبوية للنبي محمد) تحكم العقود في المملكة العربية السعودية. سيكون لهذا التدوين تأثير كبير على العلاقات التعاقدية في المملكة العربية السعودية، على المستويين الوطني والدولي. من المؤكد أن هذا تحول جذري بالنسبة للمملكة العربية السعودية، مدعومًا برؤية 2030، لجذب استثمارات كبيرة إلى البلاد في وقت تعمل فيه المملكة العربية السعودية أيضًا

بالتوازي على إطلاق برنامج المقر الإقليمي (RHQ). وهو يوفر استيعاباً لمختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة العربية السعودية طرفاً فيها، فضلاً عن تقريب إدارة المعاملات اليومية من أفضل الممارسات الدولية (Jones, 2023).

كان للتحول الرقمي الأثر الأكبر على القضاء، إذ ليس من المنطقي أن تغزو التقنيات الحديثة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتجارية والصناعية والثقافية، وتقف عائقاً أمام المحاكم، وانطلاقاً من حرص الدولة على سعيها من الدول العربية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة في تسهيل إجراءات التقاضي أمام المحاكم الوطنية، بما يحقق العدالة السريعة في أسرع وقت، واختصار مدة التقاضي، وتوفير الجهد والوقت والتكلفة، فقد تم إجراء تعديلات تشريعية في القواعد القانونية للإجراءات القضائية، والتي أدت بدورها إلى تغيير جذري في إجراءات رفع الدعاوى ونظرها أمام المحاكم، وتنوعت هذه التعديلات بين الدول العربية، ونحاول في هذا البحث التعرف على أثر التحول الرقمي على القضاء العربي التشريعات، وتتخذ قانون دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً (Maryah, 2021).

تعتبر القوانين والسياسات أدوات مهمة لحماية الابتكار وتشجيعه. يمكن لقوانين الملكية الفكرية مثل حقوق النشر وبراءات الاختراع وقانون المعلومات التجارية السرية أن تزيد من مخرجات الأعمال والنمو الاقتصادي ومعايير الإنتاج الأخضر. الهدف من المقال هو تحليل قوانين حقوق الطبع والنشر وبراءات الاختراع والمعلومات التجارية السرية في المملكة العربية السعودية لمعرفة مدى توفر هذه القوانين في تشجيع وحماية الابتكار الموفر للطاقة مع المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. تم استخدام تحليل المحتوى، ومنهج البحث الفقهي، والتحليل القانوني المقارن لتحقيق هدف البحث. تظهر نتائج البحث أن التشريعات الثلاثة المختارة يمكن توسيعها لحماية الابتكارات الموفرة للطاقة في المملكة العربية السعودية على الرغم من أن هناك حاجة لتعديل بعض أحكام القوانين الحالية. ومع ذلك، فإن خلق وعي عام بتوافر القوانين والتنفيذ السليم للقوانين أمر ضروري لحماية الابتكارات الموفرة للطاقة. يقترح المقال توصيات لواضعي السياسات حول الحاجة إلى مزيد من تحسين القانون وإنفاذه. يمكن لنتائج هذا البحث أن تسد الفجوة في الأدبيات المتعلقة بتقييم قانون الملكية الفكرية لحماية الابتكارات الموفرة للطاقة في المملكة العربية السعودية (Sarabdeen, 2024).

اكتسب الذكاء الاصطناعي زخماً في الماضي القريب بسبب التقدم التكنولوجي. ونتيجة لذلك، فقد أثار جدلاً لا نهاية له خاصة في ضوء قوانين الملكية الفكرية. يعتبر الذكاء الاصطناعي حالياً قضية ناشئة. وهذا يجعلها مسألة صعبة بالنسبة للأطر القانونية القائمة غير القادرة على التحكم فيها وتنظيمها بطريقة سليمة وفعالة. بذلت المملكة العربية السعودية المزيد من الجهد والموارد لتبسيط الجوانب القانونية للتحكم في الذكاء الاصطناعي والابتكارات ذات الصلة. يهدف البحث الحالي إلى استكشاف بعض الصعوبات المحتملة التي قد تواجه إمكانية الحصول على براءة اختراع لاختراعات الذكاء الاصطناعي. كما يهدف إلى تحديد التحديات القانونية التي يتوقع الباحث ظهورها مع تطور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية لا تزال تجد فجوة كبيرة من حيث القوانين التي تحكم الابتكارات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي. تعتبر هذه الدراسة مهمة لأنها أشارت إلى بعض التحديات التي واجهت سن قوانين فعالة للملكية الفكرية للتحكم في ابتكارات الذكاء الاصطناعي (Almarzoqi, 2022).

يشكل البناء الدولي، حيث يقوم المفاوضون بأعمال في بلدان أجنبية، مخاطر ثقافية وتعاقدية ناتجة عن الاختلافات في وجهات النظر الاجتماعية والقانونية. أحد المخاطر الرئيسية التي تؤدي إلى النزاعات في مثل هذه المشاريع الدولية هو سوء إدارة العقود. لقد ركزت الأبحاث على المخاطر الثقافية وحل النزاعات اللاحقة في البناء الدولي، مع إغفال جانب تجنب النزاع المهم مسبقاً. دراسة (Islam H. El-adaway, 2018) هذه الفجوة المعرفية مع التركيز بشكل خاص على المملكة العربية السعودية، التي تعد أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقوم هذه الورقة بذلك من خلال تقديم إرشادات متعمقة وعملية لإدارة العقود للمفاوضين الأمريكيين العاملين في مشاريع الأشغال العامة في المملكة العربية السعودية. تم التركيز على المملكة العربية السعودية بسبب قوتها الاقتصادية ولأن المخاطر التعاقدية المرتبطة بالمملكة العربية السعودية ذات صلة فريدة بتلك الموجودة في البلدان الأخرى. ولتحقيق هذه الغاية، أجرى المؤلفون تحليلاً مقارناً بين عقد الأشغال العامة السعودي (PWC) ولائحة الاستحواذ الفيدرالية الأمريكية (FAR) فيما يتعلق بأوامر التغيير، وتمديد الوقت، والأضرار المقطوعة، واختلاف ظروف الموقع، وحل النزاعات. من خلال عرض الاعتبارات التعاقدية والقانونية الهامة التي تنفرد بها المملكة العربية السعودية، تشمل نتائج هذا البحث ما يلي: (1) قائمة مرجعية مقارنة توضح أوجه التشابه والاختلاف بين النهجين الحكوميين؛ و(2) مصفوفة الفرص والمخاطر النسبية لشركة PWC وFAR. لم يتم اتباع مثل هذا النهج لتحليل بيئة التعاقد السعودية من سياق الولايات المتحدة

من قبل. على هذا النحو، تعد الدراسة مفيدة للمقاول الأمريكي لأنها تسهل فهم المباني التعاقدية في المملكة العربية السعودية والمخاطر والفرص المرتبطة بها. لن يؤدي هذا الفهم المعزز إلى تحسين الأداء وتقليل المخاطر فحسب، بل سيعزز أيضاً الوجود الاستراتيجي للمقاول في السوق العالمية.

أحد التطورات القانونية الهامة في المملكة العربية السعودية هو دخول نظام المعاملات المدنية لعام 2023 (الرابط هنا) حيز التنفيذ، وهو أول تشريع ينظم القانون المدني. ويتساءل العديد من الزملاء الأكاديميين والممارسين، كما هو الحال دائماً، عن سبب تأخر إصدار هذا القانون، كيف يمكن لدولة نامية ألا يكون لديها قانون ينظم المعاملات المدنية منذ توحيدها قبل 92 عاماً؟ يستحق هذا السؤال مقالاً منفصلاً خاصة في وقت يكثر فيه سوء التفسير والإهمال المتعمد، أي التحيز في الأدبيات القديمة والجديدة. على سبيل المثال، في مقدمة لقانون الشرق الأوسط (2009)، يتتبع شبلي ملاط أصول هذا القانون إلى التشريع التدريجي للمعايير الإسلامية، ولكن في كتابه الأخير، تطبيع القانون السعودي (2021)، نفى تماماً هذه الخاصية للقانون السعودي. قائلين إنها مبنية على أيديولوجية دينية، الوهابية، ولم يتم تقنينها رسمياً إلا في عام 2007 لأنها كانت لحظة فاصلة في "عيد الغطاس"! وربما كان الغطاس هو اكتشاف ملاط للقانون السعودي عام 2007، وبدء البحث فيه بافتراضات خاطئة (Altamimi, 2024).

المنطلقات النظرية للدراسة:

1. تأثير التكنولوجيا على النظام القانوني

يعتبر التطور التكنولوجي تحدياً رئيسياً يواجه النظم القانونية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. من المنطلقات النظرية الأساسية لهذه الدراسة هو فهم كيفية تأثير التكنولوجيا على هياكل وأسس القوانين المدنية. يعكس هذا التأثير التحولات في المفاهيم القانونية، مثل مفهوم الخصوصية، وتنظيم العقود، والمسؤولية المدنية، وغيرها من المجالات القانونية الأساسية التي تتأثر بالتطور التكنولوجي (Alanzi, 2020).

✓ تأثير التكنولوجيا على مفهوم الخصوصية وحماية البيانات الشخصية

التكنولوجيا الحديثة، مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، قد غيرت بشكل كبير كيفية جمع ومعالجة البيانات الشخصية. يشكل هذا التغير تحدياً كبيراً أمام القوانين المدنية في المملكة العربية السعودية، حيث يجب أن تتكيف القوانين لضمان حماية فعالة لخصوصية الأفراد والبيانات الشخصية. يتطلب ذلك إعادة النظر في

التشريعات القانونية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية وتحديد متطلبات جديدة للشركات والمؤسسات للامتثال لهذه القوانين في ظل التطورات التكنولوجية المستمرة.

✓ تحديات تطبيق العقود الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في القضاء

تقنيات العقود الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني قد غيرت طريقة تشكيل العقود وتنفيذها في السعودية. تطرح هذه التقنيات تحديات قانونية تتعلق بصحة العقود، واعترافها أمام القضاء، وكيفية التأكد من هوية الأطراف المتعاقدة عبر الإنترنت. يتطلب ذلك من القوانين المدنية إعادة النظر في كيفية معالجة هذه التحديات وضمان تطبيق العدالة فيما يتعلق بالعقود الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية.

✓ استخدام التكنولوجيا في تسريع العدالة وتحسين الوصول إلى القضاء

تعتبر التكنولوجيا أداة فعالة يمكن استخدامها لتحسين العدالة وزيادة الوصول إلى القضاء في المملكة العربية السعودية. من خلال تقديم خدمات قانونية عبر الإنترنت وتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية، يمكن للتكنولوجيا أن تسهم في تقليل التكاليف والزمن المستغرق في إجراءات المحاكمات. هذا يتطلب من القوانين التفكير في كيفية تعزيز استخدام التكنولوجيا في العدالة وتأمين العمليات القضائية الرقمية بشكل يضمن الشفافية والعدالة لجميع الأطراف.

✓ حماية الحقوق والحريات الفردية في عصر التكنولوجيا الرقمية

مع التطورات التكنولوجية، تزداد أهمية حماية حقوق الأفراد والحريات الفردية. يجب على القوانين المدنية في المملكة العربية السعودية ضمان أن تكنولوجيا المعلومات لا تنتهك حقوق الخصوصية، وتحترم الحقوق المدنية الأساسية للأفراد. هذا يتطلب من القوانين القدرة على التكيف السريع مع التطورات التكنولوجية ووضع إطار قانوني يحمي الأفراد من سوء استخدام التقنيات الجديدة ويعزز حقوقهم بشكل فعال.

2. تحديات التشريعات القانونية في ظل التكنولوجيا الحديثة

تواجه التشريعات القانونية التقليدية تحديات كبيرة نتيجة للتكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والتحليل الضخم للبيانات. هذه التقنيات تطرح أسئلة قانونية جديدة حول كيفية حماية البيانات

الشخصية، وتطبيق العقود الإلكترونية، والمسؤولية عن أضرار الأنظمة الذكية. هذا المنطلق يركز على دراسة كيفية تحديث التشريعات وتعديلها لمواكبة هذه التحولات التكنولوجية وضمان تطبيقها بشكل فعال وعادل (Váradí)، (2020).

✓ تحولات في مفهوم العقود والتعاملات الإلكترونية

التكنولوجيا الحديثة مثل العقود الذكية والتعاملات الإلكترونية قد غيرت بشكل جذري كيفية تشكيل وتنفيذ العقود في السعودية. يتطلب هذا تحديثاً شاملاً للقوانين المدنية لتأمين صحة وسلامة هذه العقود، وضمان اعترافها أمام المحاكم في حالات النزاع. يجب أن تعالج القوانين التحديات المتعلقة بإثبات الهوية الرقمية، وصحة التوقيعات الإلكترونية، وتأمين سيرورة العقود الذكية بشكل يضمن العدالة والشفافية.

✓ حماية الملكية الفكرية والابتكار التقني

الابتكار التكنولوجي يطرح تحديات كبيرة أمام حقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية. من خلال انتشار التكنولوجيا المتقدمة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي، يصبح من الصعب حماية الابتكارات التقنية والأعمال الفنية التي تنشأ عنها. تتطلب هذه التحديات من التشريعات القانونية إعادة النظر في كيفية حماية الملكية الفكرية وضمان تعزيز الابتكار في ظل التطور التكنولوجي المستمر.

✓ التحديات القانونية المتعلقة بالخصوصية والبيانات الشخصية

تكنولوجيا معالجة البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي تطرح تحديات كبيرة فيما يتعلق بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية. يجب على القوانين أن تتكيف مع تلك التحديات بضمان حماية بيانات المواطنين من الاستخدام غير الشرعي والإفراط في جمع البيانات الشخصية. يتطلب ذلك وضع قوانين تحكم في جمع البيانات واستخدامها، وتحديد الشروط القانونية التي يجب أن تتبعها الشركات والمؤسسات في هذا الصدد.

✓ التحديات القانونية في استخدام التكنولوجيا لتحسين العدالة والوصول إلى القضاء

استخدام التكنولوجيا في تحسين العدالة وزيادة الوصول إلى القضاء يعتبر تحدياً قانونياً كبيراً. يجب أن تعالج القوانين كيفية تنظيم خدمات العدالة الرقمية، مثل القضايا التي تتعلق بتسجيل الدعاوى القضائية عبر الإنترنت،

والوسائل البديلة لتسوية المنازعات عبر المنصات الرقمية. يتطلب ذلك تطوير إطار قانوني يوفر الأمان القانوني اللازم لاستخدام التكنولوجيا في العدالة دون المساس بحقوق الأفراد والضمانات القانونية.

3. التكنولوجيا وتحسين العدالة والوصول إلى القضاء

تقدم التكنولوجيا فرصاً جديدة لتحسين العدالة وزيادة الوصول إلى القضاء. من خلال تقديم الخدمات القانونية عبر الإنترنت، واستخدام الذكاء الاصطناعي في تسريع العمليات القضائية، يمكن أن تساهم التكنولوجيا في تعزيز العدالة وتحسين تجربة الأفراد أمام القضاء. هذا المنطلق يستكشف كيفية تأثير التكنولوجيا على هذه الجوانب القانونية والاجتماعية، ويحدد التحديات التي قد تنشأ من استخدام التكنولوجيا في هذا السياق (Samaila، 2023).

✓ دور التكنولوجيا في تعزيز الوصول إلى العدالة

التكنولوجيا تلعب دوراً مهماً في تعزيز الوصول إلى العدالة في المملكة العربية السعودية، حيث تساهم في تقديم خدمات قانونية أكثر فعالية وميسرة. من خلال منصات العدالة الرقمية، يمكن للمواطنين والمقيمين في المملكة الوصول إلى الخدمات القانونية بسهولة، مما يقلل من التكاليف والوقت المستغرق في التعاملات القانونية. يتطلب ذلك من القوانين النظر في كيفية توفير بيئة قانونية رقمية تضمن العدالة والمساواة للجميع.

✓ التحديات القانونية في استخدام التقنيات الحديثة في العدالة

تواجه التقنيات الحديثة في مجال العدالة تحديات قانونية، مثل ماهية الأدلة الرقمية وقبولها أمام المحاكم، وضمان تأمين البيانات القانونية ضد الاختراقات والتلاعب. يتطلب ذلك من القوانين القدرة على تحديد الإجراءات والضوابط اللازمة لاستخدام التقنيات الحديثة بطريقة تحفظ حقوق الأفراد وتضمن عدالة النظام القانوني.

✓ الفرص المتاحة لتحسين العدالة من خلال التكنولوجيا

تفتح التكنولوجيا الفرص لتحسين عمليات العدالة، مثل تقديم خدمات قضائية عبر الإنترنت، واستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم وتحليل البيانات القانونية. يمكن للتكنولوجيا أن تزيد من كفاءة العمل القضائي وتقليل الاكتظاظ في المحاكم، مما يعزز من سرعة تقديم العدالة وتوفير تجربة أكثر راحة للمواطنين.

✓ الضمانات القانونية لاستخدام التكنولوجيا في العدالة

يجب أن توفر القوانين السعودية الضمانات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا في العدالة، مثل حماية حقوق الخصوصية والبيانات، وضمان تعامل عادل ومساوٍ لجميع الأفراد أمام القضاء الرقمي. ينبغي أيضاً تطوير الإطار القانوني لضبط التقنيات الجديدة وتحديد المسؤوليات والواجبات المترتبة على الأطراف المعنية بتقديم خدمات قانونية رقمية.

4. تأمين الحقوق والحريات في ظل التطور التكنولوجي

يعتبر ضمان حقوق الأفراد وحماية حرياتهم أمام التحولات التكنولوجية تحدياً أساسياً للنظم القانونية. هذا المنطلق يركز على كيفية ضمان الحقوق الأساسية، مثل الخصوصية والحرية الشخصية، في ظل استخدام التكنولوجيا المتقدمة. يتطرق هذا الشرح إلى السياق القانوني والتشريعي الذي يجب أن يتبناه النظام القانوني لضمان حماية الحقوق الفردية في عصر التكنولوجيا الرقمية (Rodrigues، 2020).

✓ أهمية توازن التكنولوجيا وحماية الحقوق الأساسية

التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليل الضخم للبيانات تفتح آفاقاً جديدة في العمليات القانونية، ولكنها تطرح تحديات كبيرة أمام حماية الحقوق الأساسية مثل الخصوصية والحرية الشخصية. يتطلب من القوانين أن توفر إطاراً قانونياً يحدد كيفية استخدام هذه التقنيات بما يحافظ على حقوق الأفراد دون المساس بها، مما يتطلب تحديد الحدود والضوابط اللازمة لاستخدام التكنولوجيا في إطار يحفظ العدالة والمساواة.

✓ التحديات في حماية الخصوصية والبيانات الشخصية

تتطلب التكنولوجيا الحديثة جمع ومعالجة كميات كبيرة من البيانات الشخصية، مما يجعل من الضروري وضع قوانين تحمي هذه البيانات من الاستخدام غير المشروع أو الإفراط في جمعها. يجب أن تتمكن القوانين من تنظيم كيفية جمع البيانات، ومنح الأفراد السيطرة على معلوماتهم الشخصية، وتوفير آليات للتصدي للانتهاكات وتعويض الأضرار المحتملة.

✓ ضمان الوصول العادل والمتساوي إلى التكنولوجيا القانونية

تشكل التكنولوجيا القانونية، مثل منصات العدالة الرقمية والتطبيقات القانونية الذكية، فرصة لتعزيز الوصول إلى العدالة بشكل عادل ومتساوٍ. ينبغي أن توفر القوانين إطاراً قانونياً يضمن حق الجميع في استخدام والوصول إلى هذه التقنيات، مع التأكد من أنها تخدم جميع شرائح المجتمع دون تمييز.

✓ التحديات القانونية في استخدام التكنولوجيا لتحقيق العدالة

تطرح التقنيات الجديدة تحديات قانونية، مثل التأكد من صحة الأدلة الرقمية ومقبوليتها أمام المحاكم، وتوفير آليات لمعالجة التحديات القانونية الناشئة عن استخدام التكنولوجيا في العمليات القضائية. يتطلب ذلك تحديث القوانين لتضمن معايير تقنية وقانونية لضمان سلامة وموضوعية الإجراءات القانونية التي تعتمد على التكنولوجيا.

المنهجية وطرق البحث:

- المنهجية

تعد المنهجية الكمية من الأساليب الشائعة في دراسة أثر التطورات التكنولوجية على القوانين المدنية في المملكة العربية السعودية. تعتمد هذه المنهجية على جمع وتحليل البيانات الرقمية بطريقة منظمة ومنهجية لتقديم تفسيرات دقيقة للعلاقة بين التكنولوجيا والتشريعات المدنية. يتم استخدام الإحصائيات والبيانات العددية لتحديد الاتجاهات والأنماط وتقديم نتائج قابلة للقياس والتحليل. تتضمن المنهجية الكمية تصميم الاستبيانات، جمع البيانات من عينات كبيرة، وتحليل البيانات باستخدام الأدوات الإحصائية مثل SPSS.

تعتمد المنهجية الكمية في هذا السياق على فرضيات واضحة حول تأثير التكنولوجيا على القوانين المدنية، مثل تأثير الذكاء الاصطناعي على التشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية أو تأثير التجارة الإلكترونية على القوانين المتعلقة بالعقود والمعاملات. تتطلب هذه المنهجية توثيقاً دقيقاً للبيانات وجمع عينات واسعة النطاق لضمان الحصول على نتائج موثوقة. كما تتيح المنهجية الكمية إمكانية تعميم النتائج على مستوى المجتمع بأكمله بفضل اعتمادها على عينات كبيرة.

- طرق البحث

1. تصميم الاستبيانات

يعتبر تصميم الاستبيانات أحد الأدوات الأساسية في البحث الكمي. يتم تطوير استبيان محكم يحتوي على أسئلة مغلقة ومفتوحة تهدف إلى جمع بيانات دقيقة حول تأثير التكنولوجيا على القوانين المدنية. يمكن توجيه الاستبيان إلى مجموعة من المختصين في القانون، القضاة، المحامين، ومختصي التكنولوجيا لجمع آرائهم وملاحظاتهم حول التغييرات التشريعية الناتجة عن التطورات التكنولوجية. يجب أن تكون الأسئلة واضحة ومباشرة لضمان فهم المستجيبين وتقديم إجابات دقيقة.

2. جمع البيانات

بعد تصميم الاستبيان، يتم توزيعه على العينة المستهدفة باستخدام وسائل متعددة مثل البريد الإلكتروني، اللقاءات المباشرة، أو منصات الإنترنت. يهدف هذا التنوع في وسائل جمع البيانات إلى زيادة معدل الاستجابة وضمان تمثيل جميع الفئات المعنية. يمكن أيضاً استخدام قواعد البيانات الحكومية والأكاديمية للحصول على بيانات إضافية تدعم البحث.

3. التحليل الإحصائي

يتم تحليل البيانات المجمعة باستخدام أدوات التحليل الإحصائي مثل SPSS أو R. تشمل هذه العملية إدخال البيانات، تنظيفها، وتحليلها لاستخراج النتائج والمعطيات الهامة. يتم استخدام تقنيات إحصائية مختلفة مثل التحليل الوصفي، التحليل الاستدلالي، وتحليل الانحدار لتحديد العلاقات والاتجاهات بين المتغيرات. يساهم التحليل الإحصائي في تقديم تفسيرات دقيقة ومبنية على الأدلة حول تأثير التكنولوجيا على القوانين المدنية.

4. الدراسات الميدانية

إلى جانب الاستبيانات، يمكن تنفيذ دراسات ميدانية تشمل مقابلات مباشرة مع الخبراء والمسؤولين في المجال القانوني والتكنولوجي. تساعد هذه المقابلات في الحصول على رؤى أعمق وتفاصيل محددة حول التحديات والفرص التي تفرضها التطورات التكنولوجية على النظام القانوني. يمكن توجيه الأسئلة بشكل يتيح للخبراء تقديم تجاربهم وملاحظاتهم حول التغييرات التي شهدوها أو يتوقعونها في المستقبل.

5. مراجعة الأدبيات

تشكل مراجعة الأدبيات جزءاً هاماً من البحث الكمي، حيث تساهم في بناء الإطار النظري والدعائم العلمية للدراسة. يتم استعراض الدراسات السابقة، المقالات الأكاديمية، والتقارير الحكومية التي تتناول موضوع تأثير التكنولوجيا على القوانين المدنية. تساعد مراجعة الأدبيات في تحديد الثغرات البحثية وتوجيه الباحث نحو الأسئلة الأكثر أهمية والتي لم يتم تناولها بشكل كافٍ في الأبحاث السابقة.

تعكس هذه المنهجية وطرق البحث أهمية الاعتماد على البيانات والإحصاءات لفهم التأثيرات المتعددة للتكنولوجيا على القوانين المدنية. من خلال تطبيق منهجية كمية دقيقة واستخدام أدوات جمع وتحليل البيانات المناسبة، يمكن تقديم رؤى علمية موثوقة تساهم في تطوير النظام القانوني في المملكة العربية السعودية لمواجهة تحديات العصر الرقمي.

أدوات الدراسة:

للبحث في أثر التطورات التكنولوجية على القوانين المدنية في المملكة العربية السعودية، يجب استخدام مجموعة من الأدوات البحثية الفعالة التي تضمن جمع بيانات دقيقة وشاملة. تتيح هذه الأدوات فهم التغيرات التي تطرأ على النظام القانوني بفعل التكنولوجيا، وتقديم توصيات قائمة على الأدلة. تتنوع أدوات الدراسة بين الأدوات الكمية والنوعية لتقديم صورة شاملة ومتكاملة للموضوع.

1. الاستبيانات

الاستبيانات هي إحدى الأدوات الأساسية في البحث الكمي. يتم تصميم استبيانات محكمة لجمع بيانات من مجموعة كبيرة من المستجيبين. تتضمن الاستبيانات مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة التي تستهدف جمع معلومات حول تأثير التكنولوجيا على القوانين المدنية. يتم توزيع الاستبيانات على شرائح مختلفة من المجتمع مثل المحامين، القضاة، والمختصين في التكنولوجيا لضمان تمثيل واسع وشامل. تساعد الاستبيانات في جمع بيانات كمية يمكن تحليلها إحصائياً لتحديد الاتجاهات والأنماط.

2. المقابلات الشخصية

تعتبر المقابلات الشخصية من الأدوات النوعية التي تتيح جمع بيانات مفصلة وعميقة حول الموضوع. يتم إجراء مقابلات مع خبراء في المجال القانوني والتكنولوجي للحصول على رؤى معمقة وتجارب شخصية. يمكن أن تكون هذه المقابلات شبه منظمة، حيث يتم توجيه الأسئلة بناءً على السياق والمعلومات التي يقدمها المشارك. تسهم المقابلات في فهم التحديات والفرص التي تفرضها التكنولوجيا على القوانين المدنية من وجهة نظر الخبراء.

3. المجموعات البؤرية

تعتبر المجموعات البؤرية أداة فعالة لجمع بيانات نوعية من مجموعة محددة من الأشخاص. يتم جمع مجموعة من الأفراد ذوي الخبرة والمعرفة في مجال القوانين المدنية والتكنولوجيا لمناقشة تأثيرات التكنولوجيا على التشريعات. تتيح هذه النقاشات جمع مجموعة متنوعة من الآراء والملاحظات، وتساعد في تحديد النقاط المشتركة والفروق بين مختلف وجهات النظر. تعتبر المجموعات البؤرية أداة قيمة لفهم الديناميكيات الاجتماعية والقانونية المتعلقة بالتكنولوجيا.

4. تحليل البيانات الثانوية

يتضمن تحليل البيانات الثانوية استخدام البيانات المتاحة بالفعل والتي تم جمعها لأغراض أخرى. تشمل هذه البيانات التقارير الحكومية، الدراسات السابقة، والمقالات الأكاديمية. يسهم تحليل البيانات الثانوية في بناء إطار نظري قوي ودعم الفرضيات البحثية بالأدلة المتاحة. تتيح هذه الأداة توفير الوقت والجهد في جمع البيانات، كما تساهم في تعزيز موثوقية البحث من خلال الاستناد إلى مصادر متعددة.

5. أدوات التحليل الإحصائي

تشمل أدوات التحليل الإحصائي مجموعة من البرامج والتقنيات المستخدمة لتحليل البيانات الكمية. من بين هذه الأدوات SPSS وR، والتي تتيح إجراء تحليلات معقدة مثل التحليل التمييزي، تحليل الانحدار، والتحليل العنقودي. تساهم أدوات التحليل الإحصائي في استخراج نتائج دقيقة وتقديم تفسيرات مستندة إلى البيانات للعلاقات بين التكنولوجيا والقوانين المدنية. تتيح هذه الأدوات تحويل البيانات الخام إلى معلومات قابلة للتفسير والاستفادة.

6. الملاحظة المباشرة

تعد الملاحظة المباشرة أداة نوعية تستخدم لجمع البيانات من خلال مراقبة السلوكيات والعمليات في الواقع. يمكن استخدام هذه الأداة لمراقبة كيفية تطبيق القوانين المدنية في البيئات التكنولوجية، مثل المحاكم الإلكترونية أو منصات التجارة الإلكترونية. تتيح الملاحظة المباشرة جمع بيانات حية ومباشرة تعكس الواقع الفعلي للتطبيقات التكنولوجية والتحديات القانونية المصاحبة لها.

إن استخدام مجموعة متنوعة من أدوات الدراسة يضمن جمع بيانات شاملة ومتعددة الأبعاد لفهم تأثير التطورات التكنولوجية على القوانين المدنية في المملكة العربية السعودية. تتكامل الأدوات الكمية والنوعية لتقديم صورة دقيقة وشاملة للموضوع، مما يتيح تقديم توصيات مبنية على الأدلة لصناع القرار. تساهم هذه الأدوات في تحقيق فهم أعمق للتحديات والفرص التي تفرضها التكنولوجيا على النظام القانوني، وتوجيه الجهود نحو تحديث التشريعات لتواكب العصر الرقمي.

حدود الدراسة:

تعد دراسة تأثير التطورات التكنولوجية على القوانين المدنية في المملكة العربية السعودية موضوعًا واسعًا ومعقدًا يتطلب تحديد حدود واضحة لضمان التركيز والدقة في البحث. يمكن تقسيم هذه الحدود إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: البشرية، الزمانية، والمكانية. يساعد تحديد هذه الحدود في وضع إطار منهجي للدراسة، مما يساهم في تحقيق نتائج موثوقة وقابلة للتطبيق.

- الحدود البشرية

تشمل هذه الجانب الناس المتأثرين مباشرة بالتطورات التكنولوجية في المملكة العربية السعودية، مثل المواطنين، الشركات، والسلطات الحكومية. يتعين على الباحث تحديد كيفية تأثير هذه التكنولوجيات على حياتهم وحقوقهم القانونية، سواء بالإيجاب أو السلب.

- الحدود الزمانية

ترتبط الحدود الزمانية بالفترة التي يغطيها البحث، وكيفية تطور القوانين المدنية مع تقدم التكنولوجيا. على سبيل المثال، كيف تغيرت تشريعات الخصوصية أو السرية التجارية بمرور الزمن نتيجة للتكنولوجيا الرقمية والإنترنت، وما هي التحديات القانونية التي نشأت جراء ذلك. تتم الدراسة من 2022 – 2024 م.

- الحدود المكانية

من الناحية المكانية، يتم تأثير التطورات التكنولوجية بشكل مختلف حسب المنطقة الجغرافية والسياق الثقافي. في السعودية، على سبيل المثال، التكنولوجيا تؤثر على التفاعلات القانونية بين الأفراد والمؤسسات في سياق ثقافي وقانوني محدد. تطبيقات مثل التجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني تتطلب تكيفاً مع القوانين المدنية المحلية ومتطلبات القضاء لضمان صحة المعاملات والعقود.

المراجع:

- المراجع باللغة العربي:

Retrieved from تأثير استعمال تكنولوجيا المعلوماتية في تحقيق الأمن القانوني. (2017). ك, كريمة
https://lalexu.journals.ekb.eg/article_200733_8861f0d739d7c7bcc78126ec75e36a3d.pdf

- المراجع باللغة الأجنبية:

Adams, R. (2023). The Evolution of Intellectual Property Rights in the Digital Age. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/376196784_The_Evolution_of_Intellectual_Property_Rights_in_the_Digital_Age

Alanzi, A. A. (2020). DEVELOPMENT OF THE CIVIL LEGAL SYSTEM IN SAUDI ARABIA. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/348621870_DEVELOPMENT_OF_THE_CIVIL_LEGAL_SYSTEM_IN_SAUDI_ARABIA

- Almarzoqi, R. (2022). The Patentability of AI Invention: The Case of the Kingdom of Saudi Arabia Law. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/361870576_The_Patentability_of_AI_Invention_The_Case_of_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia_Law
- Altamimi, A. M. (2024). The Rules of Interpretation in the Saudi Civil Transactions Law: History, Law, and Practice. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4769721
- Berawi, M. A. (2017). The Role of Technology in Achieving Sustainable Development Goals. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/316581887_The_Role_of_Technology_in_Achieving_Sustainable_Development_Goals
- Cordella, A. (2020). Digital-Technologies-for-Better-Justice-A-Toolkit-for-Action. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/351151252_Digital-Technologies-for-Better-Justice-A-Toolkit-for-Action
- Dwivedi, Y. K. (2022). Metaverse beyond the hype: Multidisciplinary perspectives on emerging challenges, opportunities, and agenda for research, practice and policy. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0268401222000767>
- Hertog, S. (2015). Back to the Seventies?: Saudi youth and the kingdom's political economy after the Arab uprisings. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/283095356_Back_to_the_Seventies_Saudi_youth_and_the_kingdom's_political_economy_after_the_Arab_uprisings
- Islam H. El-adaway, F. (2018). Contract Administration Guidelines for Public Infrastructure Projects in the United States and Saudi Arabia: Comparative Analysis Approach. Retrieved from <https://ascelibrary.org/doi/abs/10.1061/%28ASCE%29CO.1943-7862.0001472>
- Jones, A. (2023). The New KSA Civil Transactions Law in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.google.com/search?q=The+impact+of+technological+developments+on+civil+laws+in+the+Kingdom+of+Saudi+Arabia&oq=The+impact+of+technological+development+on+civil+laws+in+the+Kingdom+of+Saudi+Arabia&gs_lcrp=EgZjaHJvbWUyBggAEEUYOdI BBzY1N2owajeoAgiw
- Kuznetsov, A. (2024). On the Integration of Artificial Intelligence and Blockchain Technology: A Perspective About Security. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/377073122_On_the_Integration_of_Artificial_Intelligence_and_Blockchain_Technology_a_Perspective_about_Security
- Maryah, A. M. (2021). The impact of digital transformation on the development of Arab judicial legislation (Emirati legislation as a model). 37(4). Retrieved from https://bfd.a.journals.ekb.eg/article_218873.html?lang=en
- Mensah, G. B. (2023). AI in the Legal System, Transparency, Interpretability and the Right to a Fair Trial: The Challenges and Implications for the Ghanaian Civil and Criminal Justice Systems. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/375640346_AI_in_the_Legal_System_Transparency_Interpretability_and_the_Right_to_a_Fair_Trial_The_Challenges_and_Implications_for_the_Ghanaian_Civil_and_Criminal_Justice_Systems

- Mondejar, M. E. (2021). Digitalization to achieve sustainable development goals: Steps towards a Smart Green Planet. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0048969721036111>
- REGARD, H. (2023). Declaration on International Investment and Multinational Enterprises. Retrieved from <https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0144>
- Rijmenam, M. v. (2023). PRIVACY IN THE AGE OF AI: RISKS, CHALLENGES AND SOLUTIONS. Retrieved from <https://www.thedigitalspeaker.com/privacy-age-ai-risks-challenges-solutions/>
- Rodrigues, R. (2020). Legal and human rights issues of AI: Gaps, challenges and vulnerabilities. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2666659620300056>
- Saeed, S. (2023). Digital Transformation and Cybersecurity Challenges for Businesses Resilience: Issues and Recommendations. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/373091797_Digital_Transformation_and_Cyber_security_Challenges_for_Businesses_Resilience_Issues_and_Recommendations
- Samaila, A. N. (2023). Artificial Intelligence and Technology for Improving the Efficiency of The Judiciary in Nigeria. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/371542200_Artificial_Intelligence_and_Technology_for_Improving_the_Efficiency_of_The_Judiciary_in_Nigeria
- Sarabdeen, J. (2024). Intellectual property law protection for energy-efficient innovation in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2405844024060110>
- Srivastava, D. (2023). The Role of Government in Encouraging Technological Innovation. Retrieved from <https://www.linkedin.com/pulse/role-government-encouraging-technological-innovation-srivastava/>
- Váradi, S. (2020). Legal Issues of Social IoT Services: The Effects of Using Clouds, Fogs and AI. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/334655701_Legal_Issues_of_Social_IoT_Services_The_Effects_of_Using_Clouds_Fogs_and_AI

Midocean University

Faculty of Humanities

Specialization: Master of Digital Law

The impact of technological developments on civil laws in the Kingdom of Saudi Arabia

Student preparation/

Hanin Hesham Zamzami

Supervisor/

Dr.Aasma Abuanzeh

Year:

2024